



Distr.: Limited  
6 September 2019  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الرابعة عشرة

نيودلهي، الهند، ٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢(ب) من جدول الأعمال

البنود المنبثقة عن برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

إرشادات لدعم اعتماد وتنفيذ تدخلات قائمة على الأراضي

لأغراض إدارة الجفاف والتخفيف من آثاره، في إطار الهدف ٢

متابعة برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين

٢٠١٨-٢٠١٩: الهدف ٢

مشروع مقرر مقدم من رئيس لجنة العلم والتكنولوجيا

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرريه ٢٣/أ-١١ و ١٩/أ-١٢،

وإذ يشير أيضاً إلى المقررات ١٨/أ-١٣ و ٣/أ-١٣ و ٢١/أ-١٣،

وإذ يشير كذلك إلى الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، ورؤيته لمستقبل قائم على التقليل إلى أدنى حد من التصحر وتدهور الأراضي وعكس مساره والتخفيف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة على جميع المستويات، وعلى السعي إلى تحقيق عالم يقوم على توحيد أثر تدهور الأراضي بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ضمن نطاق الاتفاقية، لا سيما الهدف الاستراتيجي ١ الرامي إلى تحسين حالة النظم الإيكولوجية المتأثرة، ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، والمساهمة في توحيد أثر تدهور الأراضي،

وإذ يقر بالعمل الذي اضطلعت به هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في تنفيذ برنامج

عملها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-15251(A)



\* 1 9 1 5 2 5 1 \*

وإذ يسلم بأوجه الترابط القوي بين استخدام الأراضي والجفاف وبأن ثمة تداخلاً أساسياً بين إدارة الأراضي وإدارة الجفاف من خلال استخدام المياه،

وقد نظر في الوثيقة ICCD/COP(14)/CST/3 وفي الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها،

## إرشادات لدعم اعتماد وتنفيذ تدخلات قائمة على الأراضي لأغراض إدارة الجفاف والتخفيف من آثاره

١- يدعو الأطراف إلى النظر في (أ) تعزيز أوجه الترابط بين السياسات المتبعة في مجال الأراضي والجفاف على الصعيد الوطني بما يشمل، في جملة أمور، وحسب الاقتضاء، برامج عمل لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي وبرامج لإدارة الجفاف وسياسات مناخية وطنية؛ (ب) استعراض وتعزيز اعتماد هذه السياسات بما يكفل المراعاة الكاملة لأثر استخدام الأراضي وإدارتها وتدهور الأراضي في توافر المياه وشح المياه؛ (ج) الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه، على صعيد بناء قدرة المجتمعات والنظم البيئية على تحمل الجفاف، الأخذ بممارسات الإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية وتدابير الإصلاح، وأنشطة تجاوز تبعات الجفاف، لا سيما في سياق تحييد أثر تدهور الأراضي؛

٢- يدعو أيضاً الأطراف إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لكي تكفل، حسب الاقتضاء، أن تراعي مؤسساتها المكرسة لإدارة الجفاف مجالات استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وتدهور الأراضي باعتبارها عوامل تؤثر في الجفاف وممارسات وسياسات إدارة الجفاف ومخاطر الجفاف، مع الحرص في الوقت نفسه على أن تراعي مؤسساتها المكرسة لاستخدام الأراضي والمياه في سياساتها ومبادراتها ذات الصلة بممارسات الإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف وتبدل المناخ وتأثيرات تغير المناخ؛

٣- يدعو الأطراف والمنظمات الدولية والجهات الشريكة في أنشطة التعاون إلى تعزيز التآزر والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات في سياساتها وبرامجها الرامية إلى تعزيز التدخلات الضرورية لاعتماد الإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف وتنفيذها وتوسيع نطاقها على النحو الأمثل لتشمل المناظر الطبيعية، مع التركيز - حسب الاقتضاء - على مجموعة خمسة عناصر تمكينية، تشمل ما يلي:

(أ) تنفيذ تخطيط استخدام الأراضي وإدارة المناظر الطبيعية على نحو متكامل؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على نحو يتيح الاستفادة من المنافع المتعددة للإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف على صعيد شامل لعدة قطاعات ولجماعات الممارسين والتخصصات، مع مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة، والإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية تعزيزاً لدور النساء والشباب والفتيات؛

(ج) ضمان المشاركة الفعالة للمؤسسات المحلية وتظافر ذلك مع السياسات المراعية للحيثيات المكاني والأمن القانوني في مجال حياة الأراضي وحقوق المياه من أجل ضمان أن تُصمَّم التدخلات القائمة على الأراضي والرامية إلى التخفيف من آثار الجفاف وأن تُنفَّذ وتُرصَد وتُقيَّم على نحو يشمل الجميع؛

(د) استحداث أدوات سهلة الاستعمال تحسّن إمكانية وصول واضعي السياسات والمخططين والممارسين على جميع المستويات إلى التحليلات الجغرافية المكانية التي تستند إلى بيانات رصد الأرض، بما في ذلك البيانات الساتلية والموقعية للأراضي والمياه والأحوال الجوية، من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية، وهو ما من شأنه أن يتيح عمليات متكاملة على صعيد رصد ورسم خرائط الغطاء النباتي، بما يشمل الكتلة المائية وتدهور الأراضي والجفاف؛

(هـ) تعبئة التمويل التقليدي والمبتكر على حد سواء، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، وفي جملة أمور، من خلال مستثمري القطاعين العام والخاص، وذلك في شكل مدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وتعويض عن انبعاثات الكربون، وتغطية تأمينية، واستثمارات مسؤولة في سلاسل القيمة المستدامة والشاملة للجميع والقادرة على تحمل الجفاف وفي النظم الغذائية تعزيزاً للإدارة الذكية للأراضي في مواجهة الجفاف، على أن يقترن ذلك، في الصيغة المثلى، بالبرمجة المحلية والوطنية؛

٤- يطلب إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في سياق برنامج إدارة الجفاف المتكاملة، تيسير التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بتحديد أثر تدهور الأراضي والجهات المعنية بإدارة مخاطر الجفاف، لا سيما عن طريق إيجاد فهم مشترك لتعاريف إدارة مخاطر الجفاف وإدارة الأراضي ولطابعهما الشامل لعدة قطاعات، ويدعو، حسب الاقتضاء، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وغيرها من المنظمات المعنية بإدارة الأراضي والمياه والأرصاد الجوية والكوارث إلى المشاركة في ذلك.

٥- يطلب أيضاً إلى الأمانة أن تدعو الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ونظام مؤشر الإجهاد الزراعي التابع لها وغيرها من الوكالات ذات الصلة إلى تقاسم المعلومات بشأن أنواع النباتات والسلالات الحيوانية المقاومة للجفاف.